الجمهـورية التونسيــة
وزارة المالية
كلمــة السيــد وزيــر المــاليــة
في
ملتقى " إحداث صندوق الودائع والأمانات"
يوم الجمعة 25 جوان 2010

يسعدني أن أتولى اليوم افتتاح فعاليات الملتقى حول "**إحداث الصندوق التونسي للودائع والأمانات**" في وقت تتطلّع فيه بلادنا إلى تحقيق مزيد من المكاسب والإنجازات وضمان نسق تنموي يتلاءم مع طموحاتنا وما يستدعيه ذلك من توظيف كل الإمكانيات المتاحة واستقطاب أعلى مستوى ممكن من الادخار والاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

يندرج هذا الملتقى في إطار إحكام الإعداد لتركيز **الصندوق التونسي للودائع والأمانات** الذي أكد سيادة رئيس الجمهورية الرئيس زين العابدين بن علي في برنامجه "معا لرفع التحديات"، على أن يتم إحداثه **بالمواصفات المتعارف عليها عالميا**، ليتولى :

- الإشراف على أنظمة الادخار ولا سيما الادخار البريدي وأنظمة الادخار التي تنتفع بإمتيازات جبائية وكذلك الضمانات المودعة
- توظيف هذه الموارد غبر السوق المالية خاصة، بما يؤمن المردودية ويضمن تنشيط هذه السوق،
- القيام بإستثمارات إستراتيجية طويلة المدى في مجال التكنولوجيا الحديثة والبنية الاساسية والمشاريع الكبرى،
- تطويلر راس المال المخاطر والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يوفّر مواطن شغل إضافية.

وأود بهذه المناسبة أن أرحب بكم جميعا وأن أرحب خاصة بضيوف تونس الأجلاء من البلدان الشقيقة والصديقة، وإني لواثق من أن حضوركم فعاليات هذا الملتقى سيكون له الأثر الإيجابي على سير أشغاله باعتبار السبق والتجربة التي تتميز بها الهياكل التي تنتمون إليها في الميدان خاصة بالنسبة للصندوق الفرنسي والصندوق المغربي وبصفة عامة ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة عالية وتجربة واسعة ومعرفة جيدة بكل ما يتعلق بالاستثمار على المدى الطويل وتعبئة الادخار وحسن توظيفه وهي مسائل أساسية خاصة في ظل الوضع الدقيق الذي يعيشه الاقتصاد العالمي.

حضرات السيدات والسادة،

كما ذكرت يندرج "إحداث الصندوق التونسي للودائع والأمانات" ضمن البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي ضبط أهداف ووضع الآليات الكفيلة ببلوغها في كافة المجالات من ذلك ترسيخ دعائم الاقتصاد المتطور الذي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة ودفع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي وعلى بنية أساسيّة متكاملة ومتطوّرة تكون خير حافزا لدفع الاستثمار.

كما يتمّ الحرص بدفع رئاسي متواصل على تطوير القطاع المالي لتوفير التمويل الملائم لمختلف الأعوان الاقتصاديين والمساهمة في تمويل هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات بما يتلاءم ومتطلبات تحسين مناخ الأعمال وجعل بلادنا ساحة مالية إقليمية.

وفي هذا الإطار، حظيت السوق المالية باهتمام كبير لأهميتها في توفير التمويلات الملائمة وتحسين أداء المؤسسات الوطنية والرفع من قدراتها وإمكانياتها والتحكم في تكاليفها مما يوفر لها حظوظا إضافية لمجابهة المنافسة الداخلية والخارجية.

وقد شهدت، من أجل ذلك، **السوق المالية التونسية** عدّة إصلاحات مما مكن من إرساء سوق تعمل وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها ويستهدف في البرنامج الرئاسي التشجيع على إدراج 30 مؤسسة إضافية على الاقل بالبورصة لمزيد دعم عمق السوق والإرتقاء بدورها في تعبئة الادخار فضلا عن إجراءات أخرى تهدف لمزيد استقطاب الاستثمار الأجنبي سواء بالنسبة لسندات الدين أو لسندات رأس المال مع اعتماد التدرّج في تفتّح السوق والعمل على استقطاب شركاء فنيين وماليين قادرين على الرفع من مردودية المؤسّسات التونسية.

كما تمّ خلال القيام بإصلاح آليات تمويل الدّين العمومي بوضع نظام لرقاع الخزينة طبقا للمعايير الدوليّة لتصبح الآلية الأساسيّة لتمويل الميزانيّة.

وقد مكّن ذلك من تطوير السّوق الرّقاعيّة وإحداث نسب فائدة مرجعيّة لإصدارات المؤسّسات كما أنّ تنشيط السوق الثانويّة لسندات الدّولة سيمكّن من إحداث منحني لنسب الفائدة ضروري لتقييم حافظات الأوراق الماليّة حسب سعر السّوق.

وبالتوازي، تمّ القيام بعديد الإجراءات لحماية الادخار المستثمر في الأوراق المالية خاصّة من خلال تأهيل هيئة السوق المالية لمراقبة المعلومات المالية واتخاذ العقوبات المتعلقة بعدم الإفصاح بالبيانات والمعلومات حول نشاط الشركة أو التصريح بتجاوز عتبات المساهمة في الآجال القانونية.

وفي هذا السياق، فإنّ صندوق الودائع والأمانات ومن خلال تدخله بالسوق المالية وخاصة السوق الثانوية للرقاع سيدعم أداء هذه السّوق ويضمن تنشيطها في إطار ما تتميز به تدخلات المؤسساتيين من إرتكاز على دراسة ومتابعة للسوق تأخذ بعين الإعتبار المردودية الملائمة لطبيعة الموارد الموظفة آجال التوظيف.

كما سيتولى هذا الهيكل القيام **بمساهمات إستراتيجيّة** في استثمارات طويلة المدى خاصة في مجال البنية التحتيّة والتكنولوجيا وكذلك تطوير رأس مال المخاطر والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

وقد **أثبتت بعض التجارب** على مدى عشرات السنين في بعض البلدان الشقيقة والصديقة على غرار المغرب وفرنسا **نجاح** مثل هذه الصناديق حيث ساهمت بصفة فعالة في تدعيم الإستثمارات على المدى الطويل وذات المصلحة العامة وتمويل المؤسسات المتوسطة والمصدرة في مجال التكنولوجيات الحديثة وكذلك تمويل السكن الإجتماعي والإحاطة بالجامعات فضلا عن تطوير أنشطة التضامن وأنشطة التنمية الاجتماعية والتنمية المستديمة والصديقة للبيئة.

حضرات السيدات والسّادة،

يستمدّ المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 ، مضمونه من **البرنامج الرئاسي معا لرفع التحديات للفترة** 2009-2014، ويرتكز خاصة على الأهداف الرئيسية التالية :

- تحقيق نسبة نموّ للناتج المحلي الإجمالي بـــ 5.5% سنويا بالأسعار القارة تمكن من بلوغ معدّل للدخل الفردي يقدر بحوالي 8300 دينارا سنة 2014، بالاعتماد خاصة على مساهمة ارفع للتصدير والإنتاجية والقطاعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع المقتصدة للطاقة والمحافظة على البيئة.
- تغطية كامل الطلبات الإضافية للشغل بما يقلص نسبة البطالة بنقطتين لتتراجع إلى حدود 11.6% مع إعطاء الأولوية لطالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي لتتراجع نسبة بطالة هذه الفئة بما يفوق 8 نقاط خلال فترة المخطط،

- استحثاث نسق الاستثمار والارتقاء بحصته من الناتج إلى حدود 26% سنة 2014 وذلك عبر مراجعة جذرية لمنظومة الاستثمار في اتجاه التشجيع على الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية **وتحفيز التوجه نحو القطاعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع،**

ومن ناحية أخرى، يتضمن المخطط التنموي الذي رسمه رئيس الدولة انطلاق عدة مشاريع إستراتيجية هامة، على غرار تكثيف شبكات الطرقات لبلوغ هدف 1500 كلم من الطرقات السّريعة في موفى العشرية القادمة.

كما سيتمّ إنجاز مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة وتطوير اللّوجستيّة بإنجاز المناطق اللوجستيّة بالنفيضة والقطب الاقتصادي بجرجيس ورادس لمعاضدة النشاط المينائي وتوفير الفضاءات الضرورية لانتصاب المؤسّسات الاقتصادية العاملة في مجال خدمات المساندة وخاصّة في مجال الشحن والنقل والتجميع.

وسيتمّ العمل على تطوير البنية الأساسية الاتصالية بمختلف الجهات وتجهيز مناطق الخدمات والمناطق الصناعية والمركبات الجامعية والمراكز الاستشفائية بالشبكات الاتصالية ذات التدفق العالي.

ولحفز المبادرة وتوفير فضاءات الانتصاب، سيتمّ إنجاز 48 منطقة صناعية ولاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية في مختلف المجالات، ستتكثف الجهود لإحداث وإقامة مناطق تكنولوجية لبلوغ هدف قطب تنموي أو مركز صناعي وتكنولوجي في كل ولاية.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، تتضمن خطة التنمية للخماسية (2010-2014) جملة من السياسات والبرامج الرامية إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية بهدف إضفاء المزيد من النجاعة وتحسين الإنتاجية الجملية بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار سيتم التركيز على المجالات والميادين التالية :

- ضبط سياسات قطاعية ترمي إلى الرفع من نسق التشغيل **والاعتماد على القطاعات المجددة وذات المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة العالية والمستقطبة بكثافة لحاملي الشهادات العليا،**

- **تطوير السياسات المالية** في اتجاه مواصلة التحكم في عجز ميزانية الدولة **ومزيد تعبئة موارد الادخار** واستقطاب أكثر ما يمكن من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

حضرات السيدات والسّادة،

إنّ أهمية هذه الرهانات يستوجب الرّفع من قدرة القطاع المالي للمساهمة في بلوغ هذه الأهداف ، ذلك لأن حاجيات تمويل الاقتصاد قد تطوّرت من مخطط إلى آخر وهو ما يستوجب بالخصوص الرقي بحجم الادخـــار الوطني إلى مستويات أرفع.

وهذا ما يؤكد حاجة الإقتصاد إلى توفير تمويلات مستقرة بالنظر إلى الأهداف الطموحة للمخطّط الخماسي 2010 – 2014 والمشاريع الكبرى التي أشرت لها سابقا والتي تستوجب تطوير البنية الأساسيّة واللّوجستيّة والتكنولوجيّـــة، وهي استثمارات تحتاج إلى تمويلات هامة على المدى الطويل دون المساس بالتوازنات المالية أو اللجوء المفرط إلى التداين.

واعتقادي أنّ صندوق الودائع والأمانات المزمع إحداثه سيكون له دور هام لتيسير إرساء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتجسيم هذه البرامج وذلك في شكل استثمارات مجدية طويلة المدى.

وسيكون أيضا بمثابة مستثمر هام بالسّوق بالنظر إلى أهميّة الموارد التي سيديرها كما سيكون طرفا مقابلا ذو مصداقيّة في عمليات السّوق ممّا سيضفي أكثر ديناميكيّة على السّوق الرقاعيّة وسوق الأسهم.

حضرات السيدات والسّادة،

إنّ المحيط التشريعي والمنظومة التحفيزية والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين من شأنها أن تمكّن من استقطاب الموارد الكفيلة بتدعيم الاستثمار في رأس المال وسيكون الصندوق التونسي للودائع والأمانات الشريك المناسب للمؤسّسات الماليّة الدوليّة في هذا المجال على غرار البنك الأوروبي للاستثمار، والوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير الاستثمار المباشر في رأس مال المشاريع.

وتأكيدا لهذا التوجه، تضمن البرنامج الرئاسي آليات أخرى تهدف إلى توفير التمويلات الملائمة لمختلف مراحل الاستثمار وتنويع مصادرها والاستجابة إلى حاجيات الاستثمارات المجدّدة

وذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع إلى جانب دعم التمويلات الذاتيّة للمشاريع ومساعدتها على اكتساب هيكلة تمويل متوازنة.

فعلى مستوى **تحسين منظومة التمويل**، سيتمّ دعم قدرة البنوك على تمويل المشاريع والارتقاء بجودة خدماتها من خلال تعزيز الأسس المالية للبنوك وإرساء هيكلة متطورة للقطاع المصرفي بإحداث قطب بنكي عمومي "**تونس القابضة**" مع تشجيع البنوك الخاصّة على النسج على نفس المنوال.

وستتركز الجهود على تطوير جودة الخدمات المصرفية وتحسين قدرات البنوك على تقييم المشاريع خاصة في القطاعات الواعدة وإحكام إدارة المخاطر وتنشيط الخلايا المحدثة بالبنوك والموجهة للإحاطة بالمؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

كما ستتجه العناية نحو دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحسين جودة الخدمات المسداة لها وذلك من خلال **إحداث قطب مالي متخصّص في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** في شكل شركة قابضة تضمّ بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والشركة التونسية للضمان والشركات الجهوية للاستثمار وذلك لتوفير خدمات متنوعة من تمويل وضمان واستشارة لفائدة هذا الصنف من المؤسسات، إلى جانب توسيع تدخلات البنك التونسي للتضامن لتشمل خاصة تطوير الادخار الاستثماري لتمكين العائلات من توفير التمويل الذاتي المطلوب لبعث مشاريع صغرى ومزيد تطوير منظومة القروض الصغرى.

وبهدف دعم الهيكلة المالية للمؤسسات وتيسير اقتحامها لمجالات واعدة ومجدّدة، تمّ إحداث صندوق التجديد والتطوير التكنولوجي وصندوق دعم الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل المؤسسات التي هي في حاجة إلى دعم مواردها المالية إلى جانب تسهيل النفاذ إلى التمويل غير البنكي بما يساعد على التقليص من تداين المؤسسات والترفيع في أموالها الذاتية، علاوة عن مضاعفة رأس مال شركات الاستثمار الجهوية وتطوير شركات الإيجار المالي الجهوية.

وفي هذا المجال، فإنّ إحداث صندوق الودائع والأمانات سيساهم بدون شك في تطوير رأس المال المخاطر وتعزيز آليات تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

حضرات السيّدات والسّادة،

كانت هذه مقدّمة لمحاور هذا الملتقى وإنّي على يقين أنّ هــذه المسائل ستكون محل نقاشات فنية وتحاليل عميقة من قبلكم كما أنّ استعراض تجربتي الصندوق الفرنسي للإيداعات والصندوق المغربي للإيداع والتدبير ستمكن من إثراء النقاش، وتيسير ضبط أسس إحداث الصندوق التونسي للودائع والأمانات بالمواصفات المتعارف عليها عالميا.

وأود أنّ أؤكد لكم أن وزارة المالية مستعدّة لدراسة كل المقترحات المتعلقة بتجسيم هذا المشروع وأن تأخذ في الاعتبار كل التجارب الناجحة في هذا المجال.

وفي الختام أشكركم على حسن الانتباه وأجدّد شكري إلى ممثلي الصّندوق الفرنسي للودائع والصّندوق المغربي للإيداع والتدبير والبنك الأوروبي للاستثمار على تلبية الدّعوة للمساهمة في هذا الملتقى.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.